مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
المجلـد 6 العـدد 2 / ديسمبر 2020
ص ص: 194-210

التّناسُقُ المَنْطِقيُّ فِي ضَبْطِ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّة

Logical Consistency in Controlling the Grammatical Rule

فاتح مرزوق بن عليّ
المركز الجامعيّ عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.
fatih28merzouk@gmail.com

الاستلام:2020/11/05 القبول:2020/11/30 النشر:2020/12/31

الملخّص:

يتناول هذا البحث قضيّة مهمّة في الدّرس اللّغـويّ عامّـة، والـدّرس النّحـويّ خاصّـة؛ إذ يعالج قضيّة التّناسق في ضبط القاعدة النّحويّـة وإنْ كـان فـي حقيقـة الأمـر أنّ التّناسـق معلم من معالم شروط النّظريّة للظّاهرة اللّغويّـة عمومـا، والنّحويّـة خاصّـة؛ لأنّ التّناسـق إنّما يبيّن العلميّة الحقيقيّة للدّرس النّحويّ؛ بل إنّه يثبـت مـا قعّـد لـه اللّغويّـون والنّحـاة للدّرس اللّغويّ، وخباصّة إذا تعلّق الأمر بالمنطقيّة في وضـع الأحكـام النّحويّـة؛ لأنّ هـذه القضيّة قيل فيها الشّيء الكثير؛ كونها ارتبطـت بـالنّحو الأرسـطيّ، وسـنعرض مجموعـة من الأبواب النّحويّة لتبيان ذلك.

الكلمات المفاتيح: التّناسق، النّحو، النّظريّة، القاعدة.

Abstract:

This research deals with an important issue in the linguistic lesson in general, and the grammatical lesson in particular. As it addresses the issue of consistency in controlling the grammatical rule, even if in fact the matter is that consistency is a feature of the theoretical conditions of the linguistic phenomenon in general, and the grammatical phenomenon in particular; Because symmetry shows the true relevance of the grammatical lesson; Rather, it proves what the linguists and grammarians have prepared for the linguistic lesson, and especially if the matter is related to logicality in making grammatical rulings. Because in this case a lot has been said; It was related to Aristotelian grammar, and we will present a set of grammatical chapters to demonstrate this.

Key words: *consistency, grammar, theory, rule.*

مقدّمة:

عمل النّحاة الأوائل على ضبط قواعدهم النّحويّة من منطلق المسموع من كلام العرب؛ حيث نلحظ أنّهم بادروا إلى جمع المدوّنة اللّغويّة بكل معايير الدّقة والعلميّة من خلال تحديد أسس وأصول لهذه المدوّنة، ومن بعد ذلك عملوا على إرساء واستنباط القواعد النّحويّة من الشّواهد الموثوق بها.

والمتمعّن في القواعد النّحويّة الّذي وضعها النّحاة الأوائل للغتهم كانت مبنيّة على تناسق منطقيّ وعلميّ دقيق ومحكم؛ فلو نظرنا في تلكم القواعد نلمس أنّها لا تتعارض في ما بينهما؛ بل نجد أنّ النّحاة قد أعملوا في فكرهم حتّى توصّلوا لهذه القواعد والتي في حقيقة أمرها أُخذت من المسموع من كلام العرب، وهذا يدلّ على أنّ العرب كانوا على وسع كبير من تفعيل العقل؛ بل كان لهم منطق خاصّ بهم؛ فهم جعلوا من النّحو منطقا عقليا محضّ؛ أي: أنّ ضبطهم للقواعد النّحويّة لم يكن عبثا؛ بل على أسس علميّة، ولا أدلّ على ذلك ما هو ملحوظ في أبوابهم النّحويّة؛ إذ لا نجد تناقضا بين المرفوعات والمنصوبات، أو ما تعلّق بالجمل الفعليّة والاسميّة؛ أضف إلى أنّهم لم يخلطوا حتى في وضع الأحكام النّحوية في الباب نفسه، وهو ما يدلّ على عبقريّة النّحاة الأوائل.

ومن هذا المنطلق سأحاول أن أُبين عن أهم القواعد النّحويّة الّتي تنماز وتمتاز بالتّناسق المنطقيّ؛ كون أنّ النّحو معقول من منقول، ومن هنا نروم الإجابة عن الإشكالية الآتية: **كيف عمل النّحاة على ضبط القاعدة النّحويّة من منطلق التّناسق العلميّ؟ وهل يعدّ التّناسق العلميّ معيارا دقيقا لتبيان علميّة الضّبط للقواعد النّحويّة؟**

1. التّناسق المنطقيّ: ونقصد به التّلاحم والانسجام الدّقيق والحصيف الحاصل في التّراكيب النّحويّة والقواعد الّتي وضعها النّحاة؛ حيث يعتمد على المنطقيّة العقليّة العربيّة الصّرفة والمحضة؛ أي: لا نجد تعارضا بين الأبواب النّحويّة من حيث الأحكام النّحويّة؛ فباب الفاعل لا يتعارض مع باب نائب الفاعل، كما لا نجد تعارضا في الأحكام العامّة؛ إذ نجد مثلا: قاعدة الخبر في الجملة الاسميّة نفسها في الجملة الفعليّة (الأحرف المشبّهة بالفعل):

المبتدأ+ الخبر (مفرد)؛

المبتدأ + خبر (جملة فعليّة/ اسميّة)؛

كان (اسمها) + الخبر (جملة فعليّة)؛

إنّ (اسمها) + الخبر (جملة فعليّة/ اسميّة). ومثله كثير في الدّرس النّحويّ؛ وكأنّ بالنّحاة وهو يشتغلون في باب يعلمون ويضبطون أحكاما أخرى في الأبواب الأخرى، وهي عبقريّة ليس لها مثيل حقيقة وما هو بمدعاة للمجاملة؛ لأنّ لا يدرك هذا السّرّ إلاّ من قرأ درس النّحو بتمعّن ودراية.

2.التّناسق المنطقيّ بين التّمييز والحال: عرف في الدّرس النّحويّ ما يُعْرف بالمتمّمات/ الفضلة وهو ما زيد على عناصر الإسناد؛ أيْ: المسند والمسند إليه، ومن بين هذه الأبواب نجد: التّمييز والحال هذا الباب الّذي يقع فيه لَبس من حيث الحكمُ، ولكن في الأصل فيهما تناسقا محكما سنحاول تبيانه:

أ. **التّمييز:** هو ما يزيل الإبهام عن الجملة الّتي قبله ويبيّن معناها، وهذا ما ذهب إليه المبرد في تعريفه له؛ إذ يقول: "فمعناه: أنْ يأتيَ مبيّنا عن نوعه، وذلك قولك: (عندي عشرون درهما) و(ثلاثون ثوبا) لما قلت: (عندي عشرون وثلاثون) ذكرت عددا مبهما يقع على كلّ معدود فلما قلت: درهما عرفت الشّيء الّذي قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدلّ على سائرة"[1]. والأصل في التّمييز أن يكون منصوباً منوّناً، وهو الحكم الأساس في التّمييز؛ لذا نجد التّمييز يقع في مظانّ كثيرة منها:

وقد أشار (صالح فاضل السّامرائي) إلى أنّ "تضمّنه معنى (مِنْ) فليس المقصود أنّه يقبل دخول (مِنْ) عليه فمن التّمييز ما يقبل دخول (مِنْ) كما في نحو قولك: (لله درُّه فارساً) و(لله درّه من فارسٍ) و(هذا ثوبٌ حريراً) و(هذا ثوبٌ من حرير) ومنه مالا تدخل عليه (من) نحو (أقبل خمسة عشر رجلا) فلا تقول فيه: (أقبل خمسة عشر من رجل)"[2]. كما تفطّن النّحاة إلى مسألة العدول في التّمييز؛ أي: أنّه يتحول من الفاعل والمفعول به والمبتدأ؛ فقولنا: (فاح البيتُ عطراً) والأصل(فاح عطر البيت) وقوله تعالى: وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا [مريم: 4] وقوله عز وجل: وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا [القمر: 12]. فالآية الأولى معناها (اشتعل الرّأسُ شيبا) فنلحظ أنّ الشّيب تعرب فاعلا؛ لكنّها عدلت إلى التّمييز، وكذا الأمر (فجّرنا عيونَ الأرض) فنلحظ أنّ كلمة (عيونا) تعرب مفعولا به وهنا السّؤال: هل يقصد النّحاة الأولى أم الثّانية؟ أم أنّ المعنى ليس واحدا؟

وقد أشار (صالح فاضل السّامرائيّ) إلى هذه المعاني الّتي تفطّن إليها النّحاة سواء تعلق الأمر بالتّركيب أم المعنى؛ فقد رأى أنّ هناك تناسقاً محكماً من حيث التّركيب والمعنى الدّال عليه؛ حيث يقول: "وأنّه يعدل من الفاعل أو المفعول إلى التّمييز

لقصد الاتّساع والشّمول والمبالغة، وذلك نحو قولك: (فاحت الحديقة عطرا) ونحو قوله تعالى: وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا [مريم: 4] والأصل (فاح عطرُ الحديقة) غير أن بينهما فرقا في المعنى، فقولك:(فاح عطر الحديقة) معناه أنّ عطر الحديقة فاح، وأما قولك: (فاحت الحديقةُ عطراً) فمعناه أنّ الحديقة امتلأت عطرا، ونحو قوله تعالى: اَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا قالوا أصله (اشتعلَ شيبُ الرّأس) إلاّ أنّ هناك فرقاً في المعنى؛ فمعنى قولك:(اشتعل شيبُ الرّأس) أنّ هناك شيبا في الرّأس متفرقا وأمّا قوله تعالى: فمعناه أنّ الرّأس اَشْتَعَلَ قد امتلأ بالشّيب"[3].

وعليه؛ فإنّ المعنى الّذي قصده النّحاة هو الثّاني؛ لأنّ التّمييز هو إزالة الإبهام، وإزالته كانت بعمومه لا بجزئه.

ب. الحـــال: تعدّ الحال من المنصوبات والفضلة، والحال لها دور أساس في الجملة من حيث تركيبها، وقد أولى به النّحاة العناية الكبيرة من خلال دراستهم للتّراكيب اللّغويّة.

إنّ العلماء جعلوا لكلّ شيء علّة؛ بحيث تبنى من خلالها أحكاما مبيّنة؛ فالنّكرة أعم وأشمل، والحال زائدة وزيادتها إنّما بُنيت على فائدة وليست سهلة، يقول (المبرّد): "الحال لا تكون إلاّ نكرة؛ لأنّها زيادة في الفائدة، والفائدة في الخبر نكرة؛ لأنّه لو كان معرفة لم يستفيد المخاطب ألا ترى أنّك لو أخبرت الإنسان بما يعلمه لم تكن فيه فائدة، وإنّما الفائدة أن تخبره بما لا يعلم"[4]. وقول (المبرّد) فيه إشارة إلى تناسق آخر، وهو (الخبر) فالخبر هو الجزء المتمّ الفائدة مع الخبر وقد كان نكرة، والمخاطب يجهل الحكم والفائدة؛ لذا كان نكرة ثمّ قوي بالضّمة؛ حتّى يقوى الحكم، وكذا الأمر حاصل في الحال.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النّحويّ عندما قعّد القاعدة؛ إنّما جعلوا لكلّ علة معلول، ولكلّ محدث حدث؛ فالحال هو الآخر إنّما يتأثّر بعامل وهو الفعل؛ إذا كان التّركيب فعليّا، وينتج عندنا الآتي:

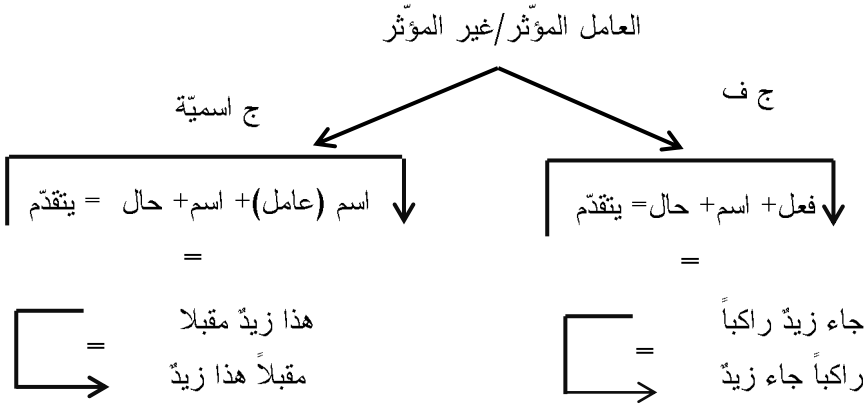

إنّ التّرسيمة السابقة توضّح تناسق الحكم الّذي أطلقه النّحاة في أثر العامل في الحال؛ بحيث إذا كان العامل فعلا؛ فإنّ الحال دون ريب سيتقدّم، أمّا إذا كان ما دون الفعل؛ فإنّه لا يتقدّم وعليه؛ فالقاعدة تناسقت بإحكام دقيق، وعلى ذلك أنّ التّقديم والتّأخير؛ إمّا يجوز فيما يتعرّف في نفسه، كما يرى (المبرّد) وقد صرّح بهذا وهو يتحدّث عن تقديم الحال مع الفعل وما دون الفعل؛ حيث يقول: "ولا بدّ للحال من عامل يعمل فيها، والعامل فيها على ضربين: أحدهما، فعل متصرّف والآخر: معنى الفعل؛ فإذا كانت فعلا متصرّفا جاز تقديم الحال، وتأثيره؛ كقولك: (جاء راكباً زيدٌ) و(ماشياً سارَ زيدٌ) فإذا كان غير فعل لم تتقدّم الحال كقولك: (هذا زيدٌ مقبلا) و(في الدّار زيدٌ قائما) فلا تقدّم للحال؛ لأنّ العامل غير فعل"[5].

وإذا ما بصرنا في أحكام النّحو نجدها عدة المشهورة عند النّحاة، وهي قاعدة صاغتها الكتب كثيراً وتناولها النّحاة في إعراب الجمل، وهي مقولة: "الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النّكرات صفات" وهي قاعدة لو أمعنا النّظر فيها نجد فيها تناسقاً عجيباً، وهو تتابع الحال مع الصّفة، وقد يسأل السّائل: ما علاقة الصّفة بالحال؟ فنقول تكون أنّ الصّفة جزء من الموصوف؛ أيْ: أخذ الأحكام ذاتها تذكيرا وتعريضا وتنكيرا وهلمّ جرّا من ذلك. هذا من جهة أضف إلى الحال لا تكون من نكرة، وإنّما من المعرفة و(المبرّد) يقول: "واعلم أنّ الحال حقّها أن تكون من المعرفة، وكلّ ما جاز أن يكون صفة للنّكرة فهو حال من المعرفة "[6]. ولكن أشير إلى المعنى المستكن في الصّفة غير الوارد في الحال والتّرسيمة توضّح ذلك:

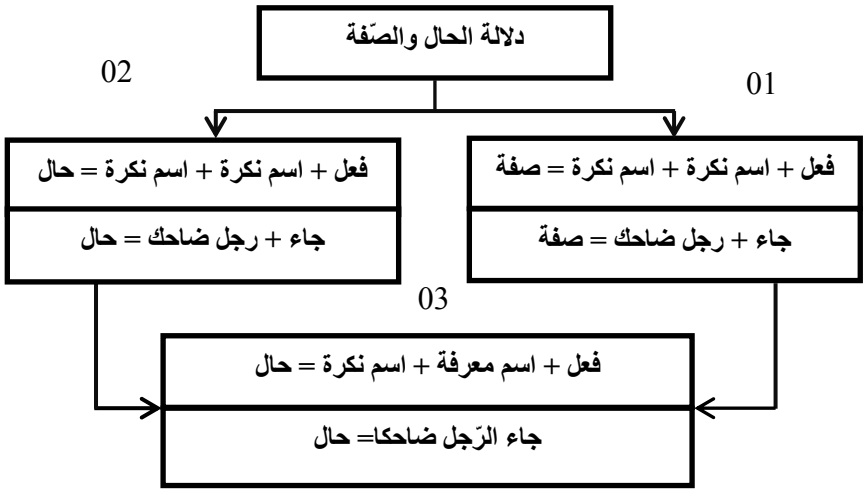

ونلحظ من التّرسيمة أنّ الرّقم (01) فيه تركيب مبنيّ على الصّفة وهي قاعدة (الجمل بعد النّكرات صفات) فقد تشمل (ضاحك) على اسم قبله نكرة، وهي تبيّن صفة الرّجل عند مجيئه فقد حمل على الصّفة، وهنا لا إشكال في ذلك، أمّا في الشّكل الثّاني؛ فنلحظ أنّ الحال ورد نكرة ولكن سُبق بنكرة، وهنا يكون تعارضاً حسب القاعدة لكن في التّركيب معنى حقيقيّ يحتاج لحسن تدبر وإمعان نظر وإعمال فكر، لا بدّ أن نعتبر بالفعل وهو(جاء) والّذي يدلّ على أمر سابق، وأمّا (رجل) فقد كان نكرة ولكن هو معرفة في عرف من جاء إليه فقطع الاسم من الصّفة للحال؛ كون النّصب يدلّ على القطعيّة لا الظّنية، أمّا في الرّقم (3) فالجملة تركيبها من حيث المعنى لا إشكال؛ وحتّى النّمط الإعرابيّ فـــ(ضاحكا) هي حال من المعرفة؛ لأنّ الأصل صاحب الحال لا بدّ أن المعرفة مشتقا، لكن (المبرّد) فسّر الجملة رقم (1) والرقم (2) تفسيرا يكون سياقيّا مع مراعاة الظّروف؛ حيث يقول: "لأنّك إذا قلت: إذا (جاءني زيدٌ الّضاحكُ) "فهو في وقت إخبارك عنه (ضاحكٌ)؛ لأنّك إنّما وصفته به لتبينه بهذه الصّفة من غيره فإذا قلت:(جاءني زيدٌ ضاحكاً) فلم يجب أن يكون في وقت الخبر ضاحكا، فلما كان بين المعرفة والنّكرة وهذا الفرق في المعنىّ، وجب أن تكون المعرفة أحقّ بالحال، والنّكرة أحقّ بالصّفة "[7]. والبيّن من قول (المبرّد) أنّ النّحاة قد راعوا المعاني والظّروف المختلفة؛ لأنّ التّركيب ليس بمعزل عن المظانّ الّتي يرد فيها الكلام، ومن هنا نلخص إلى النّحاة كانوا على دراية واعية بالتّناسق الّذي يحدثه التّركيب، ولولا ذاك لما فرّقوا

بين هذه الأبواب من النّحو، أضف إلى أنّهم يخالفون بعض القواعد من أجل سلامة المعنى، كما نشير ثانية إلى أمر أساس في الحال وأنماط محله الإعرابية؛ فالنّحاة كانوا على دقّة من التّناسق، وإن كان نجد بعض اللّبس في قواعد أخرى وتناسق في أخر من ذلك؛ فمثلا لو أخذا قاعدة (الجمل بعد المعرف أحوال) فنجد في هذه القاعدة تعارضا مع قاعدة أخرى، وهي (الجملة الواقعة خبرا بعد المبتدأ) فنحن نعلم أنّ (الخبر) يرد جملة فعليّة إذا كان المبتدأ ضميرا متّصلا أو اسما ظاهرا معرفا (بأل)، ومن هنا يكون عندنا الآتي:

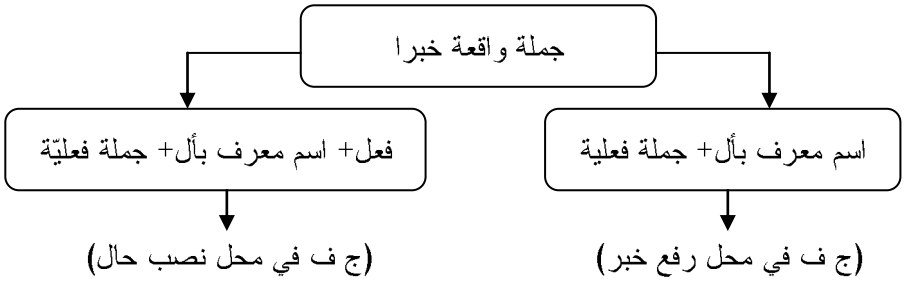

ولو أخذنا مثالا عن الرّقم (1) قوله تعالى: اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ [الرّعد: 8] فجملة (يعلم) سبقت باسم معرف (بأل) فهل يمكن أن نطبق عليها قاعدة (الجمل يعد المعارف أحوال) بحال من الأحوال لا يجوز؛ لأنّ (الله) لفظ جلالة في محلّ رفع بالابتداء وجملة (يعلم) جملة فعليّة واقعة في محل رفع خبر؛ أيْ: متعلّقة بخبر محذوف تقديره (مستكن، كائن)، ولكن لو علمنا هذا النّاشئة سيطبق القاعدة مباشرة وهي: (اسم معرفة +ج ف=ج ف في محلّ نصب حال) ولو سألته لماذا؟ لأجابك لأنّها سبقت باسم معرفة، وكذا الأمر متعلق بمثال رقم (2) (أقبل الشاعر يضحك) فجملة (يضحك) هي الأخرى واقعة في محلّ نصب حال، والسّؤال لماذا؟ فنجيب الاسم (الشّاعر) معرف (بأل) وعليه فالقاعدة فيها نوع من اللّبس، ومن ثمّ نقول: الجملة الواقعة حالاً في غالب أمرها يشترط فيها الآتي:

ج الحال= فعل+ اسم معرف(بأل+ الإضافة)+ج ف= ج ف في محلّ نصب حال

مثال: أقــبل الشّاعر (يضـــحك)

↓ ↓ ↓

فعل معرف بال ج فعليّة في محل نصب حال

أمّا الجملة الواقعة خبر فتكون:

∅ + اسم معرف بال+ (ج ف)

↓ ↓ ↓

فعل+ الشاعر + (يضحك)

والجملة الثّانية (يضحك) خالية من الفعل، وعليه فالجملة (يضحك):هي جملة متعلّقة بخبر محذوف تقديره موجود، كائن، مستند).

إذاً التّناسق ملحوظ في القاعدة النّحويّة عند العلماء، وكلّ هذا يجعل التّناسق في الأبواب النّحويّة محكما متينا؛ بحيث لا يختلط مع باب آخر كما نلمح تناسقاً آخر له علاقة بالحال فمعلوم في عرف النّحاة أنّ الجملة الاسميّة الواقعة حالا في غالب أمرها تقع مسبوقة (بواو الحال) وهذا النّمط من الجمل يكون كالآتي:

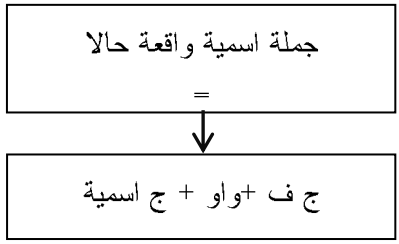

ويوضّح المخطّط أنّ الجملة الاسميّة الواقعة حالا لا بدّ أن تُسْبق بجملة فعليّة وبعدها(واو) وبعدها جملة اسميّة نحو قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ [النّساء:٤٣] فالآية توافرت مع الشّروط:

- (لا تقربوا)= جملة فعليّة= فعل (تقرب) + فاعل (واو الجماعة)؛
- الواو= واو الحال؛
- (أنتم سكارى)= جملة اسميّة واقعة حالاً.

وهذه الجملة؛ أيْ: الجملة الواقعة حالا، كما يرى (ابن جنّي) أنّها تكتفي بالواو؛ حيث يقول" أنّ الجملة إذا وقعت حالا نحو قولك:(جاءني زيد وأبوه قائم) ربما يكتفي فيه بالعائد، وربما يكتفي فيه بالواو، وربّما يجتمعان، قال تعالى: ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِنْكُمْ ۖ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ [آل عمران: 154] ، من أجلها اكتفى بالواو، وليس في قوله: "وطائفة قد أهمتهم أنفسهم" مما يعود إلى ما قبله، وما جاء مكتفي فيه بالضّمير"[8]. وقد يسأل سائل في هذه (الواو) ووجودها في هذا النّمط في الجمل؟ فنقول: إنّ (الواو) هاهنا تفيد الاجتماع وليس الجمع؛ فالفرق واضح بينهما.

وهنا يكمن التّناسق اللّغويّ التّركيبيّ إلى جانب المعنى، وقد صرّح بهذا (ابن سيده) في (المخصّص) بقوله: "فالواو إذا لم يكن بدلاً من الحرف الجارّ، لزمته الدّلالة على الاجتماع كلزوم الفاء الدّلالة على الإشباع، وهي مع ذلك تجيء على ضربين أحدهما: أن تأتي دالة على الإجماع متعرّية من معنى العطف في نحو ما حكاه النّحويّون من قولهم: (ما فعلت وأباك؟) والآخر أن تأتي عاطفة مع دلالتها على الاجتماع في نحو: (مررت بزيد وعمرو) فهذا الضّرب يوافق الأوّل في الدلالة على الجمع، ويفارقه في العطف؛ لأنّ (الواو) هناك لم تدخل الاسم الآخر في إعراب الأوّل، كما فعلت ذلك في الباب الثّاني؛ فإذا كان ذلك علم أنّ المعنى الّذي به الإجماع... وذلك أنّ الجملة الّتي بعدها غير داخلة في إعراب الاسم الّذي قبلها، ولا هي معطوفة على الجملة التي قبلها، وإنّما الكلام مجموعة في موضع نصب بوقوعه موقع الحال_فهذا ينبئك على استخدام (الواو) في الدّلالة على الاجتماع إذا كان حكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال"[9]. نلحظ من خلال مقولة (ابن سيده) على دلالة (الواو) إن أراد أن يفرق بين (واو) العطف و(واو الحال)؛ أي أنّ البون بينهما واضح سواء في الحكم الإعرابيّ أم المحلّ؛ كون الواو الّتي تفيد العطف؛ إنّما جملتها جملة معطوفة و(واو الحال) هي جملة لها محلّ، كما سبقت الإشارة وهنا التّناسق الدّقيق عند النّحاة سواء تعلق الأمر بالتّركيب أم المعنى، وعليه؛ ينتج عندنا هذا المخطّط الّذي يبيّن التّناسق الحاصل بينهما:

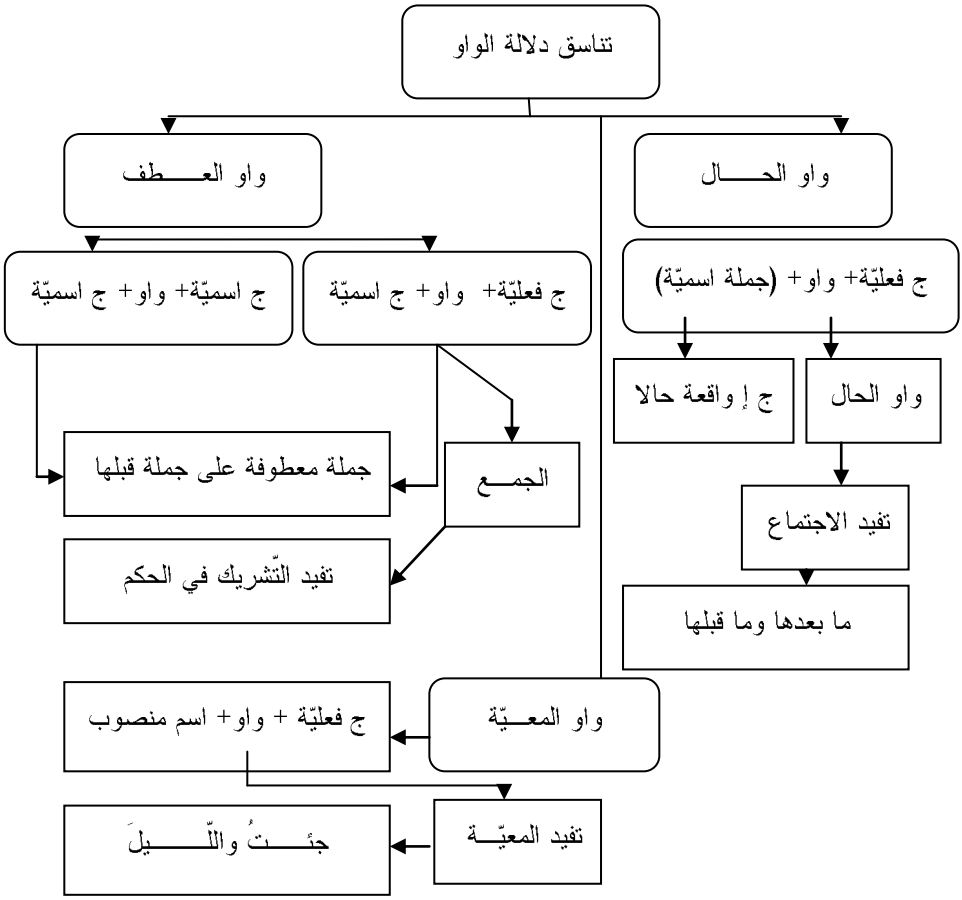

والبيّن من التّرسيمة أنّ التّركيب النّحويّ بـ(الواو) فيه تناسق محكم عند النّحاة؛ بحيث لا نجد تداخلا بين (الواوات) فـ:

1. واو الحال= جملة فعليّة+ واو+(جملة اسميّة)= جملة اسميّة في محل نصب حال.
2. واو العطف= ج فعليّة+ ج فعليّة. مثال: (يعيش قومٌ ويموتُ قومٌ).
   ج اسميّة+ ج اسميّة. مثال: (العلمُ نورٌ، والجهلُ ظلام).
3. واو المعية: ج فعليّة+ اسم منصوب. مثال: (جئتُ والأستاذَ).

وعليه؛ فالنّحويّون بنوا قواعدهم على الدّقة، وهذا لا يكون إلاّ لعقل فذّ عبقريّ؛ فالنّحاة عندما قعّدوا لهذه القواعد بنوها على أساس الشّمول والاتّساق؛ بحيث لا يختلط

باب بباب؛ حتّى إنّهم تحرّوا الدّقة أكثر في الحال الواقع جملة؛ فقد تنبهوا للفوارق بين جملة الواقعة حالاً باشتمالها على (واو) ودون (واو) فقد ورد في دلائل الإعجاز (للجرجاني): "فاعلم أنّ كلّ جملة وقعت حالا ثمّ امتنعت من الواو؛ كذلك لأجل أنّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها، فضمته إلى الفعل في إثبات واحد، وكلّ جملة جاءت حالا ثمّ اقتضت الواو؛ لأنّك مستأنف بها خبرا وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأوّل في الإثبات. تفسير هذا أنّك إذا قلت: (جاءَ زيدٌ يسرعُ) كان بمنزلة قولك: (جاءني زيدٌ مسرعاً) في أنّك تثبت مجيئا فيه إسراع وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبرا واحدا، وتريد أن تقول: (جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة)... وإذا قلت: (جاءني وغلامُه يسعى بين يديه) و(رأيت زيداً وسيفه على كتفه) كان المعنى على أنّك بدأت فأثبت المجيء والرّؤية ثمّ استأنفت خبرا، وابتدأت إثباتا ثانيا لسعي الغلام بين يديه، ويكون السّيف على كتفه ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثّانية بالأولى؛ فجيء بالواو، وكما جيء بها في قولك: (زيدٌ منطلقٌ، وعمرو ذاهب) و(العلم حسن والجهل قبيح) وتسميتنا لها (واو الحال) لا يخرجها على أن تكون مجتلبة لضمّ جملة إلى جملة"[10].

3.تناسق أركان الجملة الاسميّة: تعدّ الجملة من أساسيات النّحو العربيّ، وممّا هو معروف أنّ الجملة تنقسم إلى قسمين اثنين: جملةٍ فعليّة –وقد سبقت الإشارة إليها– واسميّة هي الجملة الّتي تتكّون من ركنين رئيسين هما: المبتدأ والخبر، أو كما أشار إليها (سيبويه) في باب المسند والمسند إليه في قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني واحد منهما على الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّ من ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: (عبدُ الله أخوك)"[11].

ويتبيّن أنّ الجملة الاسميّة تسند على الضّمّ القائم بين المبتدأ والخبر؛ لذا فشرط الجملة الاسميّة الإسناد؛ حيث نلحظ أنّ (سيبويه) أخذ اسم المسند والمسند إليه من الإسناد؛ أيْ: من الاسم ذاته، وكذا الأمر ورد عند الزّمخشري (538هـ) حيث أشار إلى تركيب الجملة الاسميّة من خلال تعريفه للكلام؛ حيث يقول: "والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما وذلك لا يأتي إلاّ في اسمين كقولك: "زيد أخوك، وبشر صاحبك" أو في فعل واسم؛ نحو ذلك قولك: ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى جملة "[12]. وعليه؛ فنستنتج أنّ الجملة الاسميّة تقوم على عنصر أساس في تركيبها وهو: الإسناد.

وما دام أنّ الإسناد يجمع بين المسند والمسند إليه؛ أي (الخبر والمبتدأ) فلا ريب أن يقوم على أساس التّناسق الحاصل بينهما؛ حتّى تتمّ الفائدة من لدن المتكلّم والسّامع، وكأنّ النّحاة الأوائل تفطّنوا لعقليّة البشريّ ليستخرجوا من ذهنه هذه المعايير اللّغويّة، شريطة أن يكون المتكلم عالما بقواعد هذه اللّغة؛ لذا يقول (ابن مالك) في ألفيته:

مبتدأٌ زيدٌ وعاذرٌ خبرْ إنْ قلتَ زيدٌ عاذرٌ مَنْ اعْتَذَرْ

ومن هذا المنطلق سنبيّن التّناسق القائم في ركني الجملة: الاسميّة بين المبتدأ والخبر وقد نسأل: أين يكمن التّناسق في أركان الجملة الاسميّة؟ لكن قبل هذا لا بدّ من الإشارة إلى أنّا نملك عدّة جمل داخل الجملة الاسميّة.

- جملة اسميّة أساس؛
- جملة اسميّة منسوخة؛
- جملة اسميّة بالشرط.

إذاً الجملة الاسميّة الأساس؛ هي تلك الجملة الّتي تكوّنت في العنصرين الأساسين في التّركيب دون تحويل فيها؛ أي:

- ج إ = مبتدأ + خبر.

أمّا الجملة الاسميّة المنسوخة؛ فهي جملة طرأ عليها تغيير في بنيتها الشّكليّة الخارجيّة النّاتجة إدخال عامل غير وارد في الجملة الأول؛ حيث إنّ هذا العامل أحدث تغييراً في بنية التّركيب؛ ممّا غيّر الحركة الإعرابيّة:

- جملة اسميّة منسوخة= ناسخ + مبتدأ (اسمها) + خبرها؛ أمّا الجملة الاسميّة بالشّرط فهي تلك الجملة التي سبقت بـــ(لولا) وهي إشارة مهمّة تنبّه إليها النحاة؛ حيث نلحظ تناسقاً دون تغيير؛ بمعنى أنّهم أخذوا أحكام الجملة الاسميّة الأساس من (مبتدأ وخبر) وطبّقوها على النّوعين الآخرين، ومن الأحكام الّتي ذكرها النّحاة في المبتدأ والخبر، نجد تناسقاً في الجملتين الأخيرتين وهي:

- المبتدأ = معرفة. الخبر = نكرة. المبتدأ = ثابت واحد. الخبر = متعدد؛
- المبتدأ = يتقدّم، الخبر = يتأخّر؛
- المبتدأ يتأخّر $\Longleftrightarrow$ الخبر مقدم بجملة فعليّة/ شبه جملة.

إنّ هذه الأحكام ربّما هي من بين الأحكام الّتي ذكرها النّحاة في كتبهم؛ مشيرين إلى تناسقها مع **الجملة الاسميّة المنسوخة؛** حيث نأخذ الأحكام نفسها؛ مراعين المعنى والسّياق الّتي وردت فيه، وهذا هو الأساس في التّركيب الاسميّ؛ إذ يأخذ جانب الشّكل، وجانب الوظيفة الّذي يؤدّيه من معنى.

1.2.1. تناسق التّركيب والمعنى (ج اسميّة الأساس+ ج إ من مبتدأ وخبر)

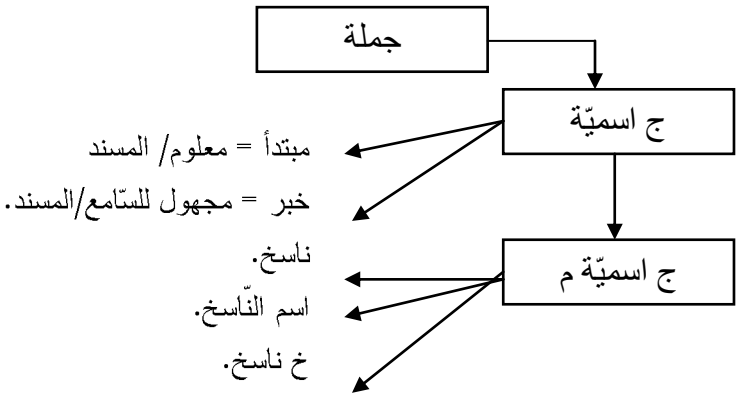

ونلحظ من المخطّط أنّ العمدة في الجملة الأساس ثابت لا يتغيّر، وعندما نقول: ثابت بمعنى ثابت بكل أحكامه دون تغيير ففي الجملة الاسميّة الأساس؛ مثل قولنا: (العلمُ نورٌ) فالعلم مسند إليه و(نور) مسند، وتمّ بينهما ضمّ وإسناد؛ بحيث لا يجوز أن نقول: العلمُ ونكتفي؛ لأنّ الفائدة غير حاصلة من هذا التّركيب، وكذا الأمر متعلّق بـــ (نور) فالمعنى لا يتمّ دون حضور (العلم).

تناسق حكم المبتدأ مع الخبر في الجملة الأساس: ممّا لا ريب فيه أنّ الجملة الاسميّة تتكوّن من (خبر ومبتدأ) وقد قسّم النّحاة الخبر إلى ثلاثة أقسام مع المبتدأ؛ حيث إنّ الخبر يرد مفرداً وجملة وشبه جملة.

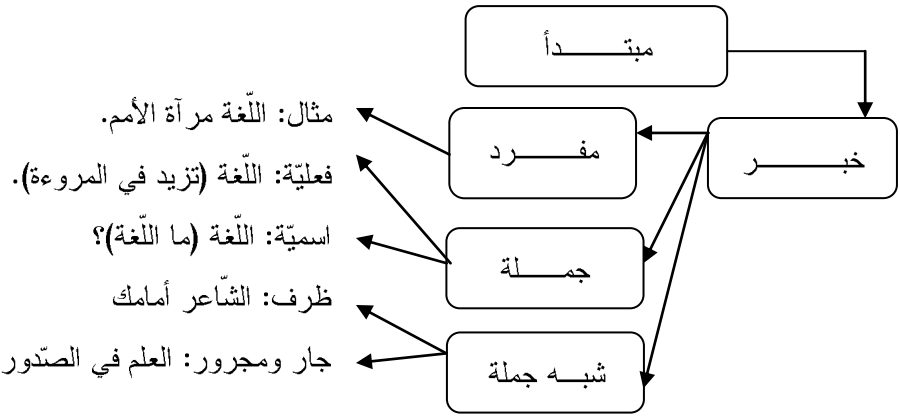

ويوضّح المخطّط أنماط الخبر في الجملة الأساس؛ حيث نجد أنّ المبتدأ واحد، والخبر يرد بحسب المعنى والسّياق وهنا يتّحد التّركيب مع المعنى؛ فالّذي يمعن النّظر في الأنماط الّتي ورد فيها الخبر يلحظ أنّها تختلف من حيث التّركيب وكذا الأمر متعلّق بالمعنى؛ فالإخبار بالفعل ليس ذاته الإخبار بالاسم؛ كون أنّ الفعل يدلّ على الحدوث والاستمراريّة والعكس حاصل في الاسم الّذي يدلّ على الثّبوت؛ لأنّ: "الأصل في الجملة الدّالة على الحدوث أن يتقدّم الفعل؛ فتقول: (يقوم زيد) فإذا قدّمت (زيدا) كان ذلك لسبب من أسباب التّقديم الّتي ذكرناها؛ كالتّخصيص والاهتمام ونحوها، وأنّ الأصل في الجملة الدّالة على الثّبوت أن تأتيَ بالمبتدأ ثُمّ الخبر فنقول: (زيدٌ قائم) وبهذا اتّضح الفرق بين الخبر المفرد والإخبار بالجملة الفعليّة "[13].

تناسق حكم المبتدأ مع خبر الجملة الاسميّة المنسوخة: الحديث عن الجملة الاسميّة المنسوخة هو الحديث عن الأفعال الّتي تدخل على المبتدأ والخبر؛ فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل وتنصيب الخبر تشبيها بالمفعول؛ كقولك: (كان زيدٌ عالماً) و(أصبح محمدٌ أميرا) و(أصبح محمد أميرا) وكان الأصل: (زيدٌ عالمٌ) و(محمدٌ أميرٌ). يتّضح من قول (الصّيمريّ) أنّ الجملة الاسميّة المنسوخة في أصلها جملة اسميّة؛ لذا عبّرنا عنها باسم الجملة الاسميّة الأساس وكأن بالجمل الأخرى هي متفرّعة عنها؛ لذا أخذت حكمها الإعرابيّ؛ وحتّى المعنى المستكن فيها.

– فمن أحكام تركيب كأن إذا كان بعدها:

- اسمان معرفتان؛ فلك أن تجعل أيّهما شئت الاسم، وأيّها شئت الخبر وكأن أخذت الأولى في التّركيب؛ بحيث لا يقع غلط وخلط في المعنى، وهذا ما صرّح به الصيمري؛ حيث يقول: "وإذا كان بعدهما اسمان معرفتان فلك أن تجعل أيّهما شئت الاسم... كما قال الله عز وجل: فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ [النّمل:56] قرء بالرّفع الجواب ونصبه؛ لأنّه معرفة بإضافته إلى قومه و(أنْ قالوا) في تقدير (قولهم) فكأنه قال: فما كان جواب قومه إلاّ قولهم فيمن نصب الجواب وقولهم فيمن رفع الجواب، وهما معرفتان "[14].

- معرفة ونكرة؛ فالاختيار أن تكون المعرفة الاسم، والنّكرة الخبر كما كان ذلك في الابتداء فنقول: (كان زيدٌ منطلقاً) و(كان أبوك راكباً) ولا يحسن (كان منطلقاً زيدٌ) و(كان راكباً أباك).

وعليه؛ فإنّ التّركيب الوارد في الجملة الاسميّة الأساس هو نفسه الوارد في الجملة الاسميّة المنسوخة وبالأحكام نفسها، وهذا ما أثبته (الصّيمريّ) قائلا: "وأعلم أنّ الإخبار عن النّكرة في هذا الباب مثله في باب الابتداء؛ فما كانت فيه للمخاطب فائدة جاز ذكره ما لم تكن فيه فائدة لم يجز ذكره؛ كقولك: (كان رجل من بني تميم في دارك) و(كان غلام لك منطلقا) "[15].

إنّ الواضح من قول (الصّيمريّ) أنّ الأحكام التّركيبيّة في باب المبتدأ والخبر، تراعي وتتناسق مع الأحكام التّركيبية في باب كان وأخواتها؛ أي: في الجملة الاسميّة المنسوخة شريطة مراعاة الفائدة الإخباريّة بخصوص المتكلّم والسّامع.

وليس ههنا فقط؛ بل إنّ التّناسق بين الجملتين واقع في التّعدّد الخبريّ؛ فالخبر يتعدّد مع المبتدأ، كما يتعدّد مع كان وأخواتها.

والشّيء الملحوظ أنّ هناك تناسقاً في الحكم النّحويّ بين الجملة الاسميّة الأساس، والجملة المنسوخة في الخبر الواقع شبه الجملة؛ فالمعلوم في العرف النّحويّ أنّ المبتدأ إذا كان نكرةً وخبر جملة الاسميّة هو نفسه خبر الجملة الاسميّة المنسوخة، يقول الصّيمري: "وأعلم أنّ أخبار هذه الحروف بمنزلة خبر الابتداء، تكون بالاسم والفعل والظّرف والجملة؛ كقولك: (إنَّ زيدا قائم) و(لكن زيد قائم) و(كأن سعيدا عندك) و(ليت أخاك عمرو في داره) و(لعل بشرا إنْ أتيته يأتيك) ولا يتقدّم الخبر في هذا الباب

على الاسم إلا أن يكون ظرفاً أو حرفاً من حروف الجرّ كقولك: (إنّ في الدار زيداً) وإن عليك ديناً، قال الله عز وجل: إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا [المزمّل: 12] وقال عز وجل: يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ [يوسف: 87]"[16].

وما يمكن أن نستنتجه أنّ العلماء الأوائل لم يضعوا هذه الأحكام والقواعد سبهللة، وإنّما وضعوها على بينة مستقرأة من الكلام العربيّ الأصيل.

وحريّ بالبيان أنّ الجملة الاسميّة المنسوخة في أصلها هي جملة اسميةّ؛ لأنّ تركيب الجملة الاسميّة المنسوخة يكون.

خاتمة: تناول هذا المقالُ جانباً أساساً من جوانب الدّرس اللّغويّ المتعلّق بمنطقيّة النّحو، ولكن بنظرة جديدة تمثّلت في (التّناسق المنطقيّ في ضبط القاعدة النّحويّة) هذا الجانب المهمّ والهامّ في إثبات وثبوت العلميّة والمنطقيّة العربيّة المحضة الخارجة عن التّأثّر، وعليه بصرنا إلى النّتائج الآتية:

– التّناسق المنطقيّ يثبت المقولة القائلة: (النّحو معقول من منقول) وهذا دليل على أنّ النّحاة بنوا قواعدهم على العقل الفعّال دون اللّجوء إلى معلم آخر؛ كونهم انطلقوا من لغتهم ما يعتروها من خصائص دون غيرها من اللّغات؛

– العلاقة القائمة بين القاعدة التّمييزيّة والحالية علاقة قائمة على الدّقة العلمية الرّياضية الاشتقاقيّة؛ حيث إنّ الخلط لا يحدث داخل التّمحورات القاعديّة؛ إذ إنّ الفرق بين الحال والتّمييز في أساسه الاشتقاق؛

– التّناسق المنطقيّ في ضبط القاعدة النّحويّة يثبت النّظريّة العلميّة للنّحو العربيّ عموما والقاعدة المبنيّة في الحكم النّحويّ خصوصا؛

– التّناسق المنطقيّ للقواعد النّحويّة في الجملة الاسميّة قائم على التّناسق الرّياضيّ في الاستبدال والأمر ذاته متعلّق بالحال؛ فقاعدة: (الجمل بعد المعارف أحوال ناقصة) تمامها يكون (الجمل بعد المعارف أحوال عند وجود الفعل) وهنا نثبت القاعدة الأخرى (كلّ اسم معرفة بعده جملة فعليّة؛ فهي خبر) والدّليل هنا يرتكز على حذف الفعل من الجملة الأولى الواقعة حالا كونها خاليةً من الشّرط فوقع الاستبدال والحذف؛

الهوامـــــــــش والإحالات

1. علي بن الحسين الباقولي، شرح اللّمع في النّحو، تح: محمد خليل مراد الحربي، ط1. بيروت: 2007، دار الكتب العلميّة، ص33.
2. صالح فاضل السامرائي، معاني النّحو، ج2، د.ط. القاهرة: د.ت، شركة العاتك، ص270.
3. نفسه، ج2، ص275.
4. نفسه، ج4، ص227.
5. أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ، تح: عقيمة محمد عبد الخالق ط3. القاهرة: 1994 جمهورية مصر العربيّة ص297.
6. نفسه، ص298.
7. نفسه، ص218.
8. علي بن الحسين الباقولي، شرح اللّمع في النّحو، ص204.
9. ابن سيده، المخصّص لابن سيده، د.ط. بيروت: 1321هـ، المكتب التّجاري للطّباعة والتّوزيع والنّشر، ص217 فما بعدها
10. عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ط3. مصر: 1366هـ، دار المنار، ص164 فما بعدها.
11. نفسه، ص23.
12. محمود بن عمر جار الله أبو القاسم الزّمخشري، لمفصّل في علم العربيّة، ط1. بيروت: 2006، المكتبة العصرية ص8.
13. صالح فاضل السّامرائي، معاني النّحو،ج1، ص171.
14. الصّيمري، التّبصرة والتّذكرة، تح: علي الدّين فتحي، ط1. دمشق: 1982، دار الفكر، ص185.
15. نفسه ص187.
16. نفسه، ص205.